

قضية اليوم

الأملك البحرية: رأي هيئة التشريع يقيد النيابة العامة؟

صدر قرار هيئة التشريع والاستشارات بتطبيق قانون تحليل المملع على المصعدب على الأملك البحرية العمومية، ما يمنح 12 يوما إضافيا لتسديد الغرامات الواجبة عليهم. في غضون ذلك، بدأت النيابة العامة التمييزية بالتنسيق مع وزارة الأشغال بوضع اليد على التصديعات الحاصلة ما بعد العام 1994. بينما زُد طلباوقف التنفيذ المقدمتان مع «الميرامار» و«كوجيكو»، ولم يتم الأخذ بهما

رأي إبراهيم

أصدرت هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل يوم أول من أمس رأيها بشأن تطبيق القانون الرقم 160 القاضي بتعليق المهل القضائية والقانونية والعقدية على المدة المحددة للمعتدين على الأملاك البحرية العمومية. ورات الهيئة أن تعليق مهل ما بعد 17 تشرين الثاني 2019 ينطبق أيضا على الأملاك البحرية، إذ كان يفترض أن تسري المدة المحددة لتسديد الرسوم والضرائب لغاية 29 تشرين الثاني، ما يعني أنه سيتم منح المعتدين 12 يوما إضافيا تبدأ من 1 آب وتنتهي بتاريخ الـ 12 من الشهر نفسه، جاء رأي الهيئة ليؤكد الرسالة التي أرسلها وزير الأشغال العامة والنقل ميشال نجار إلى النيابة العامة التمييزية. هكذا، لم يعد بإمكان هذه النيابة العامة ملاحقة المعتدين بالرغم من ختمتها خلال الأسبوع الماضي مبنين بالشمع الأحمر ومصادرة أرض شاسعة في مرقا ضبيه وأرض أخرى في مرقا البوشرية- المثن الشمالي، إضافة إلى معمل خفان بالقرب منه، وعدد من المرافق غير الشرعية في طرابلس، كذلك مسانكن سياحية يتم تاجيرها في الصرْفند. لكن رأي هيئة التشريع سيقيد عمل النيابة التمييزية، سيما قرار النائب العام التمييزي القاضي غسان عويدات بوضع اليد على من تخلف عن دفع الغرامات للتعديات الحاصلة ما قبل العام

تقرير

لبنانيو أضرقتيا: لا تحلّوا أزمتمكم على أكتاضا

وجّه رئيس غرفة التجارة والصناعة اللبنانية في ساحل العاج جوزف خوري كتاباً إلى الرؤساء الثلاثة حصول مصير أموال المغتربين اللبنانيين بعد إجراءات المصارف العسفية التي احتجزت ودائعهم وكرونا، تساءل باسم زملائه «كيف تقبل دفع ثمن السرقة والنهب إن «استمرارية أصول الدولة على مدى عقود وأن نرضى بدفع ثمن عدم كفاءة أو سوء أمانة المسؤولين على رؤوس أموالنا ويهدد دورنا الرائد في الدول الحاضنة»، ودعا الرؤساء ميشال عون وحسان دياب ونيبه بري «لإيجاد صيغة عادلة تمكّننا من استرجاع أموالنا والحفاظ على مؤسساتنا في الغترباب بما يكفل

استمرار دعمنا للوطن الأم وللنظام المصرفي في لبنان». وبعد استعراضه لمحات دعم لبنائني افرقتيا لمواطنيهم في الأزمات من الحرب الأهلية والعسفية التي احتجزت ودائعهم كورونا، تساءل باسم زملائه «كيف تقبل دفع ثمن السرقة والنهب إن «استمرارية أصول الدولة على مدى عقود»، وكان خوري قد طرح تساؤلات عدة عن الخطة الحكومية لإنقاذ الأزمة الاقتصادية بغياب اليد عادلة وإطار زمني محدد لاستعادة أموالنا بطريقة واقعية. فلماذا يكون الحل للأزمة الاقتصادية في لبنان



لعة مشاكلة رئيسية في جزء كبير مه التعديات الحاصلة بانها تعود للراد بانها مالزك على مساحات عامة (مروان طحطح)

الحاصلة ما بعد العام 1994 مهما كان وضعها. فعليا بدأ المحامي العام التمييزي القاضي غسان خوري بالإعداد لوضع اليد على هذه المساحات المعنّدى عليها بالتنسيق مع وزارة الأشغال. إلا أنه وبحسب

المصادر، طلبت الوزارة بعض الوقت لإعداد اليد الاسترداد. عن ذلك، يقول الوزير ميشال نجار لـ«الأخبار» إن لائحة التعديات التي سيتم إزالتها جاهزة وتشمل 207 مخالفات ممتدة على كامل الأراضي اللبنانية، لكن

يجري العمل حاليا على وضع اليد للاسترداد، إذ لا يمكن معالجة كل المخالفات بالطريقة نفسها، لإخلاف المنشآت ووضعها. فبعضها تجب إزالتها وبعضها يمكن الاستفادة منه، وبعضها عبارة عن منشآت سكنية،

العامة؟

ولكل حالة ظرفها الخاص. أما في ما خص رأي هيئة الاستشارات، فيشدد نجار على أنه «يلتزم بالقانون وما زال بإمكان الذين لم يسدّدوا الرسوم الواجبة عليهم، وعددهم 681، التقدم للمعالجة والحصول على مراسيم اشغال». إلا تسمح المراسيم الصادرة عن الدولة بتسيخ ملكية هؤلاء المعتدين على الأملاك العامة وتقوّنن وضعهم المخالف؟ (المرسوم لا يعطي صاحبه أي حق بالتملك وفقاً للقانون، ويمكن للدولة استرجاع أملاكها متى تشاء»، يجيب نجار. أما إذا لم يسدّدوا الرسوم ضمن 12 يوما، «فذلك لن يعفيهم من دفع غرامة قيمتها ثلاثة أضعاف الرسوم الأساسية، مع إزالة المخالفة ووضع

تعمل وزارة الأشغال على تنقيح اللوائح ووضع آلية للاسترداد المخالفات

اليد على المساحة المشغولة».

من جهة أخرى، ترى النيابة العامة التمييزية أن المهل القانونية لن تغير في الواقع شيئاً؛ المخالفون لن يدفعوا، وبالتالي سيتم ملاحقتهم عاجلاً أو آجلاً. المشكلة الرئيسية هنا تكمن في لوائح وزارة الأشغال القديمة التي لم يجر تجديدها. بمعنى آخر، ثمة عدد كبير من المخالفات مسجل باسم مواطنين تركوا هذه الأماكن؛ منهم من توفي وبنات في عهدة أحد أقاربه، ومنهم من تخلى عنها طوعاً وجهراً، ولكن ذلك لا يعفيه من الضريبة الواجبة عليه. فعدة أسماء وشركات تجري ملاحقتها اليوم تحت عنوان التهرب اللوائح كاملة، وأعدت اليد وضع اليد والاسترداد. في حين تعزري هذا الإجراء مسألة أساسية، وهي أن الوزير السابق أشرف ريفي. وبعد أن امتنع ادب عن تسديد الواجب عليه، وحصل على قرار من مجلس شورى الدولة قبل أن يلجئ إلى محكمة البداية في طرابلس، رذت المحكمة

المصارف اغرت المغتربين لتبذد ودائعهم في الدّين السّيادي ومصرف لبنان وارياب المساهمين

تقرير

على أكتافنا بعدما قضينا اعمارنا في الغربة؟». تجدر الإشارة إلى أن أبناء الجالية اللبنانية في إفريقيا يقولون إن المودعين من مغتربي إفريقيا يشكلون نسبة حوالي 50 في المئة من الودائع الكبيرة في المصارف اللبنانية. واعتاد رجال الأعمال أن

مقالة

حزب الله يمنح الحكومة دفعا: أوان السقوط لم يحن بعد

هيام القصيفي

الجو الذي ساد أوحى بأن الحزب سيضغط لتخفيف جو الاحتقان بين الحريري والنيار الوطني الحر بغية التوصل إلى تشكيلة توازن بين المطلوب سياسياً لحكومة السنتين الأخيرتين من عمر العهد، وبين الدافع الاقتصادي الذي كان سبب سقوط حكومة الحريري، علماً بأن كل الاتصالات كانت تتحدث عن خطوات هادئة من دون استعجال.

لكن ما إن بدأت إشارات التحرك الخارجي في ملفات الأمن والسياسة والحكومة، وبدعم داخلي، حتى تفرملت المحاولات المحلية التي بنيت على قاعدة تعثر الحكومة في أداؤها اليومي وعدم مواهمتها مع الأزمة السياسية. إضافة إلى أداء بعض الوزراء بين فشل أو تكبير بعضهم أو بعضهن «الحجر» في تعاملهم مع ملفات حساسة، ما أثار حفيظة قوى من الصف الأول. فالدفع الخارجي، في توقيت متزامن مع قانون قيصر وشروط صندوق النقد الدولي وتدابيعات اللجوء إليه والسعي إلى تغيير مهمات القوات الدولية، والتلويح بعقوبات جديدة على حزب الله وحلفائه، أثار نفرة الذين كانوا يحاولون تغيير المسار الحكومي. وجاءت أحداث السبت، رغم هزلة الأداء الحكومي عموماً والوزيرين المختصين بالأمن وظهور الحاجة إلى حكومة سياسية فاعلة لتغير اتجاه الحوارات المحلية. أعاد الحزب الحسابات نحو حماية الحكومة الراهنة وعدم الذهاب في الوقت الراهن إلى خيارات أخرى، ومن المفترض أن يسهّل لدياب أكثر مما فعل معه حتى الآن، ما يعطي الحكومة مهلة إضافية لتجديد دورها. أقلّه حتى نهاية الانتخابات الرئاسية الأميركية، وخصوصاً مع التوقعات بأن تشهد هذه المرحلة الفاصلة ضغطاً على الخط الأميركي الإيراني، وهذه الحماية ستعيد ترتيب أوراق القوى السياسية، ولا سيما الحليفة الحزب، والضغط عليها لتعديل قواعد اشتباكها الداخلي، على طاولة مجلس الوزراء وخارجه. لأن انفجار الخلافات في ملف التعيينات وتعثر العمل في ملفات الكهرباء، والمحروقات والاقتصاد والقضاء والملاحقات، ضاعف من مبررات فشل الحكومة في أداء وظيفتها. وهذا الأمر لم يعد عاملاً مساعداً للحزب في إدارة المرحلة الراهنة بكل ما تحمل من حساسيات إقليميّة ودولية. إلا أن المشكلة التي اكتشفت في هذه التقاطعات أن خصوم الحزب أكثر تجاوباً في تليين مواقفهم والتريث في تجاوز الخطوط الحمر وتهيب الانفجار الكبير. أما حلفاء الحزب فلهم حسابات أخرى، وليس بالضرورة أن يكونوا مطواعين في ملاقاته إلى منتصف الطريق، حكومياً كما في ملفات داخلية متشعبة، لأن المصالح الخاصة والرئاسية تطفئ على حسابات الحزب الاستراتيجية.

تقرير

«أوجيرو» رداً على ادّعاء خميس: سنجأ إلى التفتيش القضائي



(مروان بو حيدر)

أداة في أي خلاف أو نزاع سياسي إعلامي، حيث إنه لم تجر العادة أن تتبلغ العامة قراراً قضائياً قبل تبليغه

تعقيباً على ادعاء المدعي العام لدى ديوان المحاسبة القاضي فوزي خميس على رئيس هيئة «أوجيرو» عماد كريدة وعلى عضوي مجلس الإدارة غسان ضاهر وهادي أبو فرحات أمام ديوان المحاسبة وإسام النيابة العامة التمييزية بمخالفات إدارية وجرائمة، صدر عن العلاقات الإعلامية في هيئة «أوجيرو» البيان الآتي:

«تؤكد هيئة أوجيرو من خلال مكتبها الإعلامي أخذها علماً بالقرار المروّج له عبر المختب الإعلامي المستحدث قسمًا كبيراً من التعديات الحاصلة في مساحات عامة، وتحثناج إلى حل جذري بالتنسيق ما بين وزارتي الأشغال والشؤون الاجتماعية.

يشكلوا قبلة جذب لمديري المصارف الذين كانوا يخصصون الدول الإفريقية بزيارات موكبة لإقناعهم بوضع أموالهم في المصارف اللبنانية لقاء فوائد مرتفعة أعلى من الفوائد التي تعرضها البنوك الأوروبية، ما أغرى كثيرين منهم بالوثوق بالنظام المصرفي اللبناني الذي بذّ هذه الودائع من خلال حصص الغالبية العظمى من «استثماراته» في الدين السيادي اللبناني وفي مصرف لبنان، كما من خلال توزيع أرباح طائلة على المساهمين، وإجراء عمليات تحويل ودائع كبيرة من الليرة اللبنانية إلى الدولار.

(الأخبار)

(الأخبار)